

بيان صحفي

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الساعة 08:45 بتوقيت غرينتش (الساعة 03:45 بتوقيت نيويورك، والساعة 09:45 بتوقيت جنيف، والساعة 10:45 بتوقيت القاهرة/رام الله)

UNCTAD/PRESS/PR/2025/017

Original: English

تقرير الأونكتاد يحذر من انهيار اقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة ويدعو إلى التعجيل بإعادة الإعمار

جنيف، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 - خلاص تقرير جديد صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن العملية العسكرية المطولة والقيود الطويلة الأجل قد دفعت اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أشد انكماش على الإطلاق، مما أدى إلى القضاء على عقود من المكاسب الإنمائية وتعميق الهشاشة المالية والاجتماعية.

ويرى التقرير المعلنون "التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" أن العمليات العسكرية والقيود المفروضة على مدى سنتين أدت إلى انهيار غير مسبوق للاقتصاد الفلسطيني. ووقع ذلك في سياق هشاشة اقتصادية ومؤسسية طويلة الأمد، وله عواقب اجتماعية وبيئية وخيمة.

وأدت الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية والأصول الإنتاجية والخدمات العامة إلى عكس مسار عقود من التقدم الاجتماعي الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتُعد الأزمة الاقتصادية الناتجة عن ذلك من بين أسوأ عشر أزمات اقتصادية على مستوى العالم منذ عام 1960؛ أما الوضع في غزة فلا مثيل له، إذ يتعلق الأمر بأشد الأزمات وطأة على الإطلاق.

وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض الإيرادات وحجز الحكومة الإسرائيلية التحويلات المالية إلى تقييد شديد لقدرة الحكومة الفلسطينية على الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية والاستثمار في التعافي. ويأتي هذا في وقت حرج يتطلب إنفاقاً ضخماً لإعادة بناء البنية التحتية المحطمة ومعالجة الأزمات

الاتصالات والعلاقات الخارجية في الأونكتاد

41 79 502 43 11 + (واتساب) | catherine.huissoud@un.org

41 76 691 18 74 + (واتساب) | marcelo.risi@un.org

unctadpress@un.org | <http://unctad.org/press>

انضم إلينا! سجل [هنا](#)

البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة. ودفع التصعيد باقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة من حالة تدهور طويل الأمد إلى مرحلة انهيار شبه تام، وتترتب على ذلك تداعيات عميقة في جميع القطاعات - الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والبيئي. وعم الفقر المتعدد الأبعاد جميع السكان في غزة. أما الضفة الغربية فتمر بأسوأ انكماش اقتصادي على الإطلاق، ناتج عن انعدام الأمن المتزايد، والقيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول، وفقدان الفرص الإنتاجية في جميع قطاعات الاقتصاد.

وبحلول نهاية عام 2024، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2010، بينما عاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما كان عليه في عام 2003، مما أدى إلى محو 22 عاماً من التقدم الإنمائي في أقل من عامين، وفقاً للأونكتاد.

الانهيار الاقتصادي في غزة

يواجه 2,3 مليون فلسطيني في غزة، منذ قرابة عقدين، قيوداً شديدة على التجارة والتنقل والوصول إلى الموارد في منطقة تبلغ مساحتها 365 كيلومتراً مربعاً، وهي واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم. وأدت القيود المفروضة على دخول السلع، إلى جانب القيود المفروضة على المدخلات الإنتاجية والمعدات والتكنولوجيا، فضلاً عن العمليات العسكرية المتكررة، إلى تفكيك القاعدة الإنتاجية في غزة وخلق اعتماد شبه كامل على المساعدات الخارجية.

وفي عام 2024، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 83 في المائة مقارنةً بعام 2023، بعد انخفاض حاد في العام السابق. وفي المجموع، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2023-2024 بنسبة 87 في المائة ليصل إلى 362 مليون دولار. وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 161 دولاراً، وهو من بين أدنى المعدلات في العالم، ولم يتجاوز 4,6 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، بينما كان النصيبان شبه متكافئين في عام 1994.

وألحق التدمير الواسع النطاق للبنية التحتية وفقدان القدرة الإنتاجية ونزوح السكان أضراراً دائمة برأس المال البشري. وستكون للاضطرابات في التعليم والخدمات الأساسية آثار طويلة الأجل على سبل العيش، بل وعلى الأسس التي تقوم عليها قدرة المجتمع على الصمود.

وأدت الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالمساكن والمرافق والبنية التحتية الأساسية إلى تعطيل الوصول إلى الغذاء والمياه والرعاية الصحية والخدمات العامة، فنشأت عن ذلك حالة طوارئ إنسانية واقتصادية خطيرة. ويشكل حجم الأضرار تحديات كبيرة أمام التعافي الاقتصادي وإعادة تهيئة ظروف العيش الأساسية من دون دعم دولي كبير.

ويمكن أن يستغرق تعافي الناتج المحلي الإجمالي وعودته إلى مستويات ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 عقوداً ولو قُدمت مساعدات كبيرة. وليتسنى تحقيق قدر معقول من التعافي - بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة والبنية التحتية الحيوية - يجب على المجتمع الدولي ضمان استمرارية وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وتقديم المساعدات الإنسانية، في غضون ذلك، أمر عاجل ولا يمكن تأجيله.

انكماش اقتصادي حاد في الضفة الغربية

ما فتئ توسيع المستوطنات وتقييد التنقل يُجزئان الضفة الغربية، ويعطلان الاقتصاد والتجارة والاستثمار، ويحدان من الوصول إلى الأراضي والموارد والأسواق. وتؤثر هذه القيود على أكثر من 3,3 ملايين شخص، مما يرفع تكاليف النقل ويطيل أوقات السفر ويعرقل الوصول إلى الأسواق والعمل والتعليم والخدمات الصحية.

ومنذ أواخر عام 2023، اشتدت القيود المفروضة على التنقل، مما أدى إلى زيادة انخفاض التجارة والإنتاج. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17 في المائة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 18,8 في المائة، ليعودا إلى مستويات سُجلت آخر مرة في عامي 2014 و2008 على التوالي.

الضغوط المالية والإجهاد المؤسسي

تدهور الوضع المالي تدهوراً شديداً بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما جعل سنة 2024 من أصعب السنوات للحكومة الفلسطينية. وأدى نقص الإيرادات وحجز التحويلات المالية وانكماش الاقتصاد وتراجع الدعم الخارجي إلى تعميق الأزمة. واستمرت الضغوط المالية في عام 2025، مما أدى إلى إنهاك قدرة الحكومة على الحفاظ على الخدمات الأساسية واستقرار الاقتصاد الكلي.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2019 ونيسان/أبريل 2025، تجاوز مجموع الاقتطاعات المالية والإيرادات المحجوزة 1,76 بليون دولار، أي ما يعادل 12,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 و44 في المائة من إجمالي صافي الإيرادات. وأدى هذا العجز، مقترناً بتقلص القاعدة الضريبية وانخفاض حاد في المساعدات الواردة من الجهات المانحة، إلى تقييد شديد لقدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها بصرف الرواتب والحفاظ على الوظائف العامة الضرورية وتقديم الخدمات الأساسية. ويشدد الأونكتاد على الحاجة إلى دعم مالي دولي عاجل ومستدام لتحقيق الاستقرار في المالية العامة وحماية القدرات المؤسسية وتيسير جهود التعافي وإعادة الإعمار.

إعادة إعمار غزة تتطلب 70 بليون دولار

تتجاوز التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار والتعافي في غزة 70 بليون دولار، مما يؤكد حجم الاستثمار اللازم لإعادة بناء البنية التحتية واستعادة سبل العيش.

ويدعو تقرير الأونكتاد المجتمع الدولي إلى تدخل فوري وفعال لوقف الانهيار الاقتصادي ومعالجة الأزمة الإنسانية وإرساء أسس سلام وتنمية دائمين. ويدعو التقرير إلى وضع خطة للتعافي الشامل للأرض الفلسطينية المحتلة، تقترن بمساعدات دولية منسقة واستعادة التحويلات المالية واتخاذ تدابير لتخفيف القيود المفروضة على التجارة والتنقل والاستثمار.

دور الأونكتاد

ينجز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ أربعة عقود تقريباً بحوث السياسات ويقدم التعاون التقني والدعم لبناء القدرات. ويركز عمل الأونكتاد على تيسير التجارة والقدرة الإنتاجية والتنمية المؤسسية، بشراكة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. كما يعمل الأونكتاد على تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني واقتصاده.

روابط ذات صلة:

[التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: صدمات ما بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023 تضاعف التكلفة التراكمية غير المسبوقة الناجمة عن احتلال الضفة الغربية](#)

عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

يُعدّ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية. أنشئ عام 1964، ويقدم الدعم لـ195 دولة عضو من خلال التحليل المتخصص، والمساعدة التقنية، ويعمل كمنصة للحوار بين الحكومات.

يساعد الأونكتاد الدول النامية على تسخير التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.